# إفراغ أكثر من مليون طن من المواد الغذائية بميناء عدن

■ ،، عدن/سبأ

استقبلت ارصفة المعلا ميناء عدن وميناء الزيت لمصفاة عدن خلال الفترة يناير وحتى النصف الأول من مارس الجاري ٢٩٥ سفينة تجارية وناقلة نفط وسفينة صيد تجارية.

وأوضح مدير جوازات الميناء البحري بعدن العقيد حمود محمد المطري لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن ميناء عدن استقبل ٢٤٢ سفينة تجارية افرغت مليون و٩٠٠ طن مواد غذائية ومواد بناء ومعدات فنية، في حين استقبلت ارصفة ميناء الزيت بالمصفاة ٣٣ ناقلة نفط افرغت ١٤٥ ألف طن متري من المشتقات النفطية.

وبلغ عدد سفن الصيد الصغيرة التي رست في ميناء الاصطياد الساحلي بمديرية التواهي ٢٠ سفينة افرغت ما يقارب ٣٧٥ طنا من الأسماك لتغطية احتياجات الأسواق المحلية، فيما أقلت ٢٤٢ سفينة صغيرة المون والمواد الغذائية من ارصفة المعلا إلى دول القرن الافريقي.

وأشار المطري أن الرصيف السياحي لميناء عدن استقبل خلال نفس الفترة ٣٥ يختا سياحيا اقلت ١٦٥ سائحا وسائحة من جنسيات أوروبية.. متوقعا أن تتوافد عدد من اليخوت والبواخر السياحية إلى الميناء خلال الفترة القادمة.

# ٣٣٦ يتيماً يستفيدون من مؤسسة التواصل بعدن

■ ،،عدن/سبأ

استفاد ٣٣٦ يتيما ويتيمة من محافظات عدن وأبين والضالع من أنشطة وبرامج مؤسسة التواصل للتنمية الإنسانية بعدن خلال العام الماضي.

وأوضح مدير إدارة الناشئين بالمؤسسة بعدن أسامة إشفاق لـ"سبأ" أن البرامج المنفذة توزعت على صرف المستحقات المالية والفحوصات الطبية للأيتام وتنظيم الملتقيات الثقافية والمحاضرات التوعوية والحقائب المدرسية ومشروع إفطار الصائم والأضاحي.

ولفت إلى أن عدد الملتحقين بمشروع الشفيع لتعليم القرآن الكريم الذي تتبنى المؤسسة تنفيذه ٣٥٠ طالباً وطالبة موزعين على ستة مراكز للبنين والبنات بمديريات المحافظة.

وبين أن المؤسسة تسعى من خلال التعاون مع الهيئات والمؤسسات والمنظمات المماثلة إلى تلبية احتياجات المعوزين والمساهمة في إيجاد الحلول لتنمية المجتمع في المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية.

# مصلحة الجمارك تستحدث عدداً من الأنظمة والخدمات الجمركية

■ ،،صنعاء/سبأ

قال رئيس مصلحة الجمارك محمد منصور زمام أن المصلحة تعتزم خلال الفترة القليلة القادمة تدشين عدد من الأنظمة والخدمات الهادفة إلى الارتقاء بالعمل الجمركي وتسهيل وتبسيط الإجراءات الجمركية وتعزيز العلاقة بين المصلحة والقطاع الخاص.

وأوضح زمام لوكالة الأنباء اليمنية سبأ أن المصلحة ستدشن نظام التعامل برسائل الهاتف المحمول "اس ام اس" لتبليغ التجار بأي تغيرات سعرية، فضلا عن تسهيل خدمة الأرقام الضريبية وفتح البيانات الجمركية في المنافذ.. مشيراً إلى أن كافة المعلومات المتعلقة بذلك ستصل إلى المتعاملين مع مصلحة الجمارك عبر رسائل الهاتف المحمول.

وأضاف: كما سيتم تدشين خدمة التلفون الجمركي بثلاث لغات هي العربية والانجليزية والفرنسية لاستقبال شكاوي واستفسارات وبلاغات العملاء وكذا تدشين خدمة نقم لمعرفة القيمة الجمركية للسيارات دون الحاجة إلى الوصول إلى ديوان المصلحة وذلك عبر رابط معين في موقع المصلحة الالكتروني على الويب.

وبين أن هذه الخدمة ستتيح للعملاء تعبئة بيانات ومواصفات السيارات وبناء عليها سيحصل العميل على رقم تقريبي للقيمة الجمركية المتوجب عليه دفعها.. لافتاً إلى أن ذلك الرقم لن يكون حجة قانونية على المصلحة بقدر ما سيكون رقما تقريبيا الهدف منه توفير الجهد والوقت للعملاء.

وقال زمام: من ضمن الخدمات الجديدة أيضاً خدمة التربتك وهي الخدمة الخاصة بالسيارات التي تدخل البلاد بشكل مؤقت وهذه الخدمة ستكون متطورة بحيث يمكننا من خلالها وبسهولة متابعة السيارات ومعرفة تحركاتها لضمان أمن البلاد وامن الزائرين من أصحابها ومستخدميها.

وأوضح أن هذه الخدمة تعتمد على نظام آلي يقوم بتسجيل رقم قاعدة السيارة عند دخولها من أي منفذ بري وهو ما يمكنها من الخروج عبر أي منفذ بري اخر دون الحاجة إلى الخروج من نفس المنفذ الذي دخلت منه حسب النظام السابق وفي الوقت ذاته سيكون بإمكان أجهزة الدولة المختصة والأجهزة الأمنية معرفة أي معلومات تتعلق بأي سيارة داخلة للبلد وتاريخ دخولها وخروجها في نفس أمس.

ونوه بأن هناك نحو ٦٠ ألف سيارة دخلت البلاد لم يكن يعرف مصيرها خلال الفترات الماضية وبالتنسيق بين مصلحة الجمارك والنادي اليمني للسيارات فقد تمكنت المصلحة من معرفة مصير تلك السيارات وتصفيتها ولم يتبقى سوى ألفي سيارة تحت البحث والتحري.

ومن ضمن الخدمات الجديدة لمصلحة الجمارك قال رئيس المصلحة محمد زمام تعمل المصلحة حالياً على نظام جديد لأتمتة الاعفاءات الجمركية وفقا للقانون الجديد الذي يحصر الاعفاءات الجمركية على مصلحة الجمارك، إلى جانب تعزيز خدمة النظام الآلي للمصلحة عبر الانتقال من نظام الاسيكودا بلاس بلاس إلى اسيكودا ورلد والذي من خلاله يستطيع التاجر تخليص معاملته الجمركية بواسطة حاسوبه الشخصي عبر ربط شبكي بين المصلحة والتاجر.

وتطرق زمام إلى الخطوات التي اتخذت في سبيل تسهيل وتبسيط الإجراءات الجمركية للشركات النفطية.. مبيناً انه تم الاتفاق مؤخراً مع الشركات النفطية على خطة عمل تتضمن تفويض المنافذ الجمركية بالتعامل بشكل مباشر مع الشركات النفطية الأم المنتجة مباشرة دون الرجوع إلى المركز الرئيسي لتخليص أعمالها.

ولفت في هذا الصدد إلى أن المصلحة بدأت بتطبيق هذه الخطة مع شركة كندايان نكسن، فيما يجري حالياً التفاوض مع شركة توتال العالمية في سبيل الوصول إلى مذكرة تفاهم تتضمن نفس الإجراءات.

# ٣,١٢٤ مليار ريال قيمة واردات اليمن من الفواكه في ٢٠١٠م

■ ،،كتب / منصور شايع

بلغ إجمالي قيمة واردات اليمن من الفواكه الطازجة والمحفوظة خلال العام الماضي ٢٠١٠م أكثر من ٣ مليارات و١٢٤ مليوناً و٩٠٩ آلاف ريال مقابل مليارين و٥٧٩ مليونا و٤٥٤ ألف ريال في العام السابق ٢٠٠٩م، مسجلة زيادة في القيمة بنحو ٥٤٥ مليونا و٤٥٥ ألف ريال وبمعدل نمو سنوي ٢١,١٪ .

وأشارت بيانات إحصائية حديثة حصلت عليها (الثورة) إلى أن كمية الفواكه المستوردة في ٢٠١٠م ٢١ ألفا و٦٧٧ طنا، مقابل ١٩ ألفا و٦٣١ طنا في العام السابق بانخفاض ألفين و٤٦ طنا وبمعدل نمو سنوي ١٠,٤٪ .

وبحسب البيانات فأن واردات اليمن من الفواكه سجلت في عام ٢٠٠٦م كمية ١٨ ألفاً و٨٢٥ طنا بقيمة إجمالية مليار و٩٨٩ مليونا و٩٧٠ ألف ريال وقفز هذا الرقم في العام التالي لتتجاوز الكمية المستوردة ٣٢ ألفا و١٤٢ طنا بقيمة إجمالية ١٥ مليارا و٧٧٠ مليونا و٥٨٧ ألف ريال، وتراجعت الكمية في عام ٢٠٠٨م إلى نحو ١٨ ألفا و٨٨٨ طنا بقيمة ٢ مليار و٤٨٨ مليونا و٩٨٠ ألف ريال .

# ١,٦ مليون دولار قيمة صادرات الحديدة

■ ،، الحديدة/سبأ

بلغ إجمالي الكميات المصدرة من الأسماك والاحياء البحرية عبر محافظة الحديدة خلال الشهرين الماضيين من العام الجاري ٨٨٤ طنا و٢٨٧ كيلو جراما بقيمة مليون و٦٧٤ ألفا و٩١٤دولارا.

ذكر ذلك لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ مدير عام مكتب الثروة السمكية بالحديدة عبدالاله مكي.. مبينا أن الكميات المصدرة شملت الأسماك والجمبري بأنواعه والحبار وفيلية حبار وأبو مقص وخيار البحر وزعانف القرش.

مشيرا إلى أن العمولة التسويقية لتلك الصادرات وصلت إلى ٤ ملايين و٣٨٤ ألفا و٨٤٦ ريالا.

إلى ذلك بلغ إجمالي كميات الصيد التقليدي من الأسماك عبر مراكز الانزال السمكي بمحافظة الحديدة خلال شهري يناير وفبراير الماضيين ٤ ملايين و٨١ ألفا و١٨٢كيلوجراما.

ذكر ذلك لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ مدير عام مكتب الثروة السمكية بالمحافظة عبدالاله مكي مبينا أن كمية الأسماك خلال الشهرين الماضيين ارتفعت بنسبة ٣٩٪ عن الفترة المقابلة من العام الماضي وبمقدار ٦٧٠ ألفا و٧١٤ كيلو جراما.

## رأي اقتصادي

# الأحداث والاكتتاب في شركات التأمين

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ ،، يعلم الجميع بالآثار المباشرة والسريعة على جوانب الحياة الاقتصادية التي تعقب أي حدث عرضي على صناعة التأمين، باعتبار أن التأمين صناعة عالمية تتحمل خسائر مباشرة وغير مباشرة نتيجة تداعيات حدث إرهابي أو خسارة عرضية، فالأحداث تفرز واقعاً وتحديات تتطلب الكثير من الوقت لاستيعابها، وخسائر تصل إلى مليارات من الدولارات، ينتج عن ذلك إفلاس العديد من شركات التأمين وخروجها من السوق، كما تتعرض الشركات الكبرى لهزات عنيفة نتيجة تلك الأحداث والأزمات إن حدثت، إلا أن هناك مؤسسات عالمية تؤكد قدرة أسواقها التأمينية على تجاوز هذه المحنة إن حصلت، وهو ما يؤدي إلى تغيير كبير في السياسة الاكتتابية لصناعة التأمين ككل.

والمتابع لصناعة التأمين عند حدوث أي أزمة أو كارثة أو خسائر تتحملها شركات التأمين حصول تغير كبير في السياسة الاكتتابية لمعيدي التأمين مع عرض العديد من الشروط التي تهدف إلى زيادة حدود الاحتفاظ للشركات المسندة وإلزام شركات التأمين المباشرة بالاحتفاظ بحدود معينة مع مضاعفة القسط الخاص بغطاء أخطار الحرب وتخفيض العمولات والسعي إلى ربطها بالنتائج (LOSSRATIO) مع زيادة حدود التحمل، لا سيما بالنسبة للأخطار الطبيعية، بالإضافة إلى تقليص الطاقة الاكتتابية واستثناء تغطية أخطار التخريب العمد والإرهاب مع إلغاء حجز الاحتياطيات وزيادة معدل الفائدة عليها وسداد الأرصدة خلال فترة معينة وربطها باستمرارية سريان اتفاقية إعادة التأمين، ومع ذلك فإن الأمل في حال حدوث أي عمل إرهابي أو كارثة تسبب خسائر لشركات التأمين، أن تتقاسم شركات التأمين في ما بينها الأخطار ومساندة شركات إعادة التأمين بشكل عام، وصولاً إلى الحد من إفلاسها وتدني قيمة أسهمها وعدم الاكتتاب فيها.

# السياسة النقدية واجبة الاتباع في اللحظة الراهنة

**▫ رغم تعرض اليمن للكثير من الأزمات خلال العقود الأربعة الماضية، إلا أن الأزمة التي تمر بها في الوقت الراهن تعد الأشد على المستويين السياسي والاقتصادي، وعلى الرغم من أن سبب الأزمة سياسي، إلا أن الأثر الاقتصادي قد يكون الأشد، بل إنني أعتقد أن الأزمة الاقتصادية ستكون القشة التي تقسم ظهر البعير.**

**إن الذي يعنينا في الجانب الاقتصادي هو السياسة النقدية، فهي في الوقت الراهن موضع امتحان، خاصة بعدما لوحظ قيام البنك المركزي بتخفيض قيمة الريال (٢١٤) ريالاً لكل دولار إلى (٢٢٠) ريالاً لكل دولار، بنسبة (٣٪)، وتدافع الناس إلى سحب ودائعهم، وقد يؤدي ذلك إلى ظهور أزمة سيولة لدى البنوك، خاصة في العاصمة صنعاء.**

أ.د/حسن ثابت فرحان●

إن على البنك المركزي اليمني أن يتبع سياسة نقدية رشيدة تجنب البلاد حدوث أي أزمة سيولة تؤدي إلى أزمة اقتصادية من منطلق مسؤوليته التي خولتها له القوانين المصرفية، خاصة قانون البنك المركزي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٠م، وقانون البنوك التجارية رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م، وغيرهما من القوانين المصرفية الأخرى.

إن قانون البنك المركزي قد أعطى له الاستقلالية الكاملة في إدارة السياسة النقدية دون الخضوع لأي ضغوطات، وأن يكون نصب عينيه المصلحة العامة، وهي ضمانة قانونية لإدارة البنك تتصرف على ضوئها بحرية، فقد ورد في المادة (٣) من قانون البنك المركزي ما يلي : «للبنك شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري، وله ختم خاص به، ويقوم بأداء مهامه وفقاً لأحكام هذا القانون مستقلاً تماماً عن أي سلطة أخرى في تحقيق أهدافه وأداء مهامه، ولن يتلقى التعليمات من أي شخص أو جهة إلا وفقاً لأحكام هذا القانون، ويجب احترام استقلاليته، ولا يجوز التدخل في أنشطة البنك أو العمل على التأثير على قراراته».

إن البنك المركزي يحتاج في الوقت الراهن إلى حسن إدارة السياسة النقدية عن طريق استخدام أدواتها المختلفة بحكمة، لتوفير قدر كاف من السيولة النقدية للبنوك لتلبية طلبات العملاء الذين بدأوا يتوافدون على البنوك لسحب ودائعهم تحت تأثير الأزمة السياسية، لأن ذلك يمثل الهدف الرئيسي للبنك، فقد نصت الفقرة رقم (١) من المادة الخامسة من قانون البنك المركزي على : «الهدف الرئيسي للبنك هو تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على ذلك الاستقرار وتوفير السيولة المناسبة والملائمة على نحو سليم لإيجاد نظام مالي مستقر يقوم على آلية السوق»، وقد ضاعف من ذلك بعض الإجراءات التي قامت بها البنوك لمحاولة تقييد السحوبات، وزاد من ذلك التخوف قيام البنك المركزي بتخفيض قيمة الريال اليمني رسمياً.

إنني أرى أن السياسة النقدية واجبة الاتباع من قبل البنك المركزي في الوقت الراهن هي كالتالي :

١- السماح للبنوك بسحب جزء من السيولة النقدية المودعة لدى البنك المركزي كفوائض تودع لدى البنك المركزي.

٢- السماح للبنوك بتسييل أموالها الموظفين في أذون الخزانة العامة بقيام البنك المركزي بشرائها، ذلك أن بعض البنوك توظف جزءاً كبيراً من سيولتها النقدية في شراء أذون الخزانة العامة.

٣- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني إلى أدنى مستوى لها سواء على العملة المحلية أو العملات الأجنبية على العملة المحلية أو العملات الأجنبية لتوفير قدر من السيولة للبنوك.

٤- إذا لم تجد تلك الإجراءات فإنه على البنك المركزي أن يطلق الاحتياطي القانوني لأن تلك الاحتياطات في الواقع ما دامت إلا لمواجهة أزمات السيولة التي تتعرض لها البنوك، فهذه الاحتياطات في الواقع تشكل جزءاً من ودائع الأفراد والمؤسسات اقتطعها البنك المركزي لمواجهة أزمات السيولة التي قد تحدث كهذه الأزمة التي نحن بصددها.

٥- إذا لم تكف تلك الإجراءات فإن على البنك المركزي أن يقوم بتزويد البنوك بسيولة النقدية اللازمة في إطار وظيفته كمقرض أخير للبنوك عند اللزوم وفقاً للقانون، فالبنك المركزي مخول بحكم القانون باتخاذ إجراءات مصرفية تحمي الاقتصاد القومي من الانهيار، فقد ورد في الفقرة (٢) من المادة (٣٨) من قانون البنك المركزي ما يلي : «يمنح السلف للبنوك عن طرق القروض والحسب على المكشوف لفترات لا تتجاوز ستة أشهر»، كما ورد مثل ذلك في المادة (٤٠) من القانون فيما يخص البنوك الإسلامية، وإذا لم يقم بذلك فإنه سيقع تحت طائلة القانون، لأن ذلك من واجباته.

٦- إذا لم تجد لك الإجراءات نفعاً فإن على البنك المركزي أن يصدر تعليمات واضحة للبنوك يحدد فيها معدلات السحب اليومي من قبل عملاء البنوك بمبالغ يحددها البنك المركزي بالتشاور مع البنوك لتشكيل حماية قانونية للبنوك، لأن البنوك ملزمة بحكم القانون للقانون، فالبنك المركزي مخول بحكم القانون باتخاذ إجراءات مصرفية تحمي الاقتصاد القومي من الانهيار، فقد ورد في الفقرة (٢) من المادة (٣٨) من قانون البنك المركزي ما يلي : «يمنح السلف للبنوك عن طرق القروض والحسب على المكشوف لفترات لا تتجاوز ستة أشهر»، كما ورد مثل ذلك في المادة (٤٠) من القانون فيما يخص البنوك الإسلامية، وإذا لم يقم بذلك فإنه سيقع تحت طائلة القانون، لأن ذلك من واجباته.

٧- في حالة تفاقم الأوضاع فإن على البنك المركزي أن يوقف عمل البنوك لفترة مؤقتة حتى تزول الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، وترتيب عملية السحب النقدية الضرورية لمعيشة الأفراد عبر الصرافات الآلية، وهذا الإجراء اتبعته البنوك المركزية في الدول التي تعرضت لنفس الظروف.

٨- على البنك المركزي،والبنوك التجارية والإسلامية أن تراعي توفير السيولة النقدية اللازمة لاستيراد السلع الأساسية مثل الغذائية والعلاج حتى لا تحدث اختناقات في السلع الضرورية.

٩- إن على البنك المركزي أن يصدر بياناً يطمئن المجتمع بموجبه على الحالة المصرفية ويوضح فيه الإجراءات التي اتخذها لتوفير الاستقرار للاقتصاد الوطني والحفاظ على أموال المودعين والمجتمع.

ومن جانب آخر هناك واجب مشترك بين كل من البنك المركزي ووزارة المالية وهو تنظيم عملية سحب الجهات الرسمية من حساباتها لدى البنك المركزي، فالمفروض أن هناك مخصصات شهرية تنزل لكل جهة رسمية تسحب بموجبها الأموال من حساباتها لدى البنك المركزي، ومن ثم فإن على البنك المركزي أن لا يستجيب لتلك الجهات بأن تسحب من أموالها أكثر من المخصصات المعتمدة لها شهرياً.

أما المؤسسات العامة وخاصة المؤسسات العامة الإيرادية فإن على وزارة المالية والبنك المركزي أن يراقبا معدل إيرادات تلك المؤسسات وسحوباتها من حساباتها، سواءً كانت لدى البنك المركزي أو لدى البنوك الأخرى، وأن يضع ضوابط في ما يتعلق بتدفق إيراداتها إلى قنواتها المعتادة حتى لا تتسرب خارج تلك القنوات، وكذلك في ما يتعلق بالسحوبات غير الطبيعية من حساباتها.

من جانب آخر على البنوك التجارية والإسلامية أن تعمل تلبية طلبات عملاءها وتعمل في نفس الوقت على تهدئة قلقهم وتطمين مخاوفهم ويمكن أن تتخذ الإجراءات التالية :

١- السماح للمودعين بالأخذ من حساباتهم الجارية، فهذه الحسابات من الناحية القانونية قابلة للسحب والإيداع عند الطلب.

٢- بالنسبة للسحب من الحسابات الآجلة، يمكن تقييد السحب منها باعتبار أن طبيعة هذه الحسابات محددة بآجال يمكن تقييد السحب منها بحسب آجالها إذا اقتضت الضرورة.

٣- يمكن لتلك البنوك أن تستخدم إيداعاتها لدى البنك المركزي، سواءً منها الفائضة أو التي هي في إطار نسبة الاحتياطي القانوني أو الموظفة في أذون الخزانة العامة.

٤- يمكن للبنوك أن تستخدم السيولة المتوفرة لديها في خزائنها أو لدى البنوك الأخرى المراسلة، سواءً في الداخل أو الخارج.

٥- يمكن للبنوك أن تستعجل طلب قروضها أو استثماراتها لدى العملاء إذا أمكن ذلك.

٦- يمكن للبنوك ان تستدعي استثماراتها في الخارج، سواءً في إطار تغطية المراسلات الخاصة بالتمويل التجاري مثل الضمانات والاعتمادات، أو في إطار الاستثمار للفوائض المالية التي لديها ومن ثم يلزم استدعاؤها لتلبية طلبات العملاء والحفاظ على كيان الجهاز المصرفي.

من جانب آخر يمكن القول إن على جمعية البنوك أن تتحرك فوراً للمساعدة في إيجاد الاستقرار للسوق المصرفية، خاصة وأن على رأسها خبير مصرفي ومحافظ بنك مركزي سابق وهو الأستاذ أحمد الخاوي، فدورها يبرز في التنسيق بين البنوك والبنك المركزي في إيجاد حلول مناسبة لتلبية طلبات العملاء من السيولة، بحيث لا يتأثر البنك المركزي أو البنوك التجارية ولا يتأثر بالتالي الاقتصاد القومي، لأن أي أضرار تحدث للبنك المركزي سيكون ضررها في النهاية على الاقتصاد القومي ومن ثم على المجتمع.

إن ظروفاً كهذه تتعدد فيها المسؤوليات لإيجاد استقرار للأوضاع المصرفية بشكل خاص والاقتصاد القومي بشكل عام، ولئن كانت المسؤولية الأولى تقع على عاتق البنك المركزي، فإن المسؤولية بالدرجة الثانية تقع على البنوك التجارية والإسلامية، كما أن المجتمع وبالذات عملاء البنوك تقع عليهم المسؤولية بالدرجة الثالثة، لأن التدافع غير المبرر لسحب الأموال قد يسبب كارثة، فالمشكلة ليست مشكلة اقتصادية، وإنما هي مشكلة سياسة، وأزمة الجهاز المصرفي ستنتهي بمجرد انتهاء الأزمة السياسية، كما أن الودائع عليها مستويات متعددة من التأمينات، سواءً على مستوى مؤسسة ضمان الودائع التي تعمل تحت إشراف البنك المركزي، أو على مستوى البنوك المتعاقدة مع شركات التأمين المتخصصة في ذلك.

وفي الأخير يمكن القول إن الحكومة لا تعفى من المسؤولية، بل لعلّي أقول إن مسؤوليتها تكون في المقام الأول، لأن المسؤوليات الثلاث التي ذكرتها تقع في دائرة مسؤولية الحكومة، كما أن المسؤولية تتدرج صعوداً مروراً برئيس الجمهورية ثم مجلس النواب.

# أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة والاقتصاد - جامعة صنعاء